

Richard M. Frank

Classical Islamic Theology:
The Ash'arites

Texts and Studies on the Development
and History of Kalām, Vol. III

Edited by Dimitri Gutas

ASHGATE
VARIORUM

عقيدة للاستاذ ابن اسحق الاسفرائني
بسم الله الرحمن الرحيم

fol. 88v°

I قال الامام ابو اسحق ابراهيم بن محمد الاسفرائني رضي الله عنه :
ولما وقع الخلاف بين اهل الحق في صفة المؤمن ورايت الفتاوى في الاحكام على غاية
الاختلال عند السؤال ، رتبت فيه اقل ما يحتاج اليه على قول الجماعة واتبعته^١ ما يعطيه الاسم عند
الكافة ليقف عليه المدعى علم الشريعة ويزيل عن نفسه تغيير اهل الدراية ويجوز فتواه عند اهل
المعرفة ويستحق اسم الايمان على قول من يتسبب اليهم في علم التوحيد والعقول ويلقن الصبيان عند
البلوغ فيكونوا مؤمنين عند الخطاب.
ولولا وجوبه عليّ بالشريعة لكنت لا اجمعه لهذه الطائفة مع ما غلب عليهم من الجهالة وما
استشعروه لاهل التوحيد من العداوة لقصورهم عن هذه المرتبة.

- II والذي لا بدّ منه لهذه التسمية
- ١ اعتقاد حدث العالم
 - ٢ ثم الاعتقاد بان العالم عبارة عن كل شيء سوى الله تعالى
 - ٣ ثم الاعتقاد بان له محدثا
 - ٤ ثم الاعتقاد بان محدثه قديم [ص ١٨٩]
 - ٥ ثم الاعتقاد بانه لا يشبه شيئا من المخلوقات ، وتحقيقه انه لا يتصور في الوهم وما دونه يقبل هذه
الصفة
 - ٦ ثم الاعتقاد باستحالة الحدّ والنهاية عليه
 - ٧ ثم الاعتقاد بانه ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض
 - ٨ ثم الاعتقاد بانه مستغن عن الاغيار وعبر بعض اهل الخطابة عنه بان قال الاعتقاد بنفي
الكيفية والكمية والايئية واللمية
 - ٩ ثم الاعتقاد بانه حي عالم قادر مرید سميع بصير متكلم له حياة وعلم وقدرة وإرادة وسمع وبصر

١ اتبعه : اتبعه في النص -

وكلام لم يزل ولا يزال هو موصوفا بهذه الصفات ولا يشبه شيء منها شيئا من صفات المخلوقين ولا يقال فيها انها هو ولا غيره ولا <لا> هي هو وغيره ويستحيل ان يقال انها تفارقه او تجاوره او تخالفه او توافقه او تحمله بل هي صفات له تقوم به

١٠ ثم الاعتقاد بان قدرته تعم المقدورات وعلمه يعم المعلومات لم يزل كان عالما بجميعها على اوصافها في ذاتها وارادته تعم المرادات على اوصافها في ذاتها لا يكون الا ما يريد ولا يريد الا ما يكون.

١١ ثم الاعتقاد بان لا اله غيره ولا خالق سواه.

١٢ ثم الاعتقاد بانه شيء واحد وتحقيقه انه لا يتبعض في الوهم ولا يتجزأ^٢ في العقل وهو تفسير «الْأَحَدُ الصَّمَدُ» [٨٩ب]

١٣ ثم الاعتقاد بانه لا يجوز عليه شيء مما جاز على المحدثات فدل^٣ على حدوثها ومعناه انه لا يجوز عليه الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والمحاذة ولا المقابلة ولا المماسّة ولا المجاورة ولا قيام شيء حادث به ولا بطلان صفة ازلية عنه ولا يصح العدم عليه

١٤ ثم الاعتقاد بانه قائم بنفسه مستغن عن مكان يقله او جسم يحمله ليس له تحت فيكون تحته ما يسند له ولا فوق فيكون فوقه ما يمسكه ولا جانب فيكون الى جانبه ما يعضده او يزاوجه

١٥ ثم الاعتقاد بجواز الرؤية عليه مع نفي هذه الاوصاف عنه

١٦ ثم الاعتقاد باستحالة الأزواج والاولاد والشركاء والمماثلين له

١٧ ثم الاعتقاد باستحالة الافات عليه

١٨ ثم الاعتقاد بانه قادر على امانة كل شيء سواه ويجوز منه افناء كل شيء غيره واعادة الاجسام وخلق امثالها من غير قصر على حد واحياء ما يعيده ويخلقه ان شاء اذا شاء متى شاء كما شاء

١٩ ثم الاعتقاد بانه قادر على كل شيء يتوهم حدوثه على الانفراد^٤

٢٠ ثم الاعتقاد بانه يجوز منه بعثة الرسل وتنزيل الكتب واقامة الحجج وتعبّد الخلق والثواب والعقاب؛ لا اعتراض عليه في فعله ولا حرج عليه في مقدوره [١٩٠] ولا يستحق عليه شيء ولا يلزمه فعل وان الادلة على صدق الرسل عليهم السلام المعجزات ولا يجوز اظهارها على ايدي الكذابين

٢ يتجزأ: يتجزى في النص - ٣ فدل: هكذا النص ولعله يكون الصحيح يدل بدون الفاء - ٤ النص: على الانفراد حدوثه. قارن قول القشيري «ومن اداب من عرف انه الخالق منفردا ان...» (التحجير ص ١٥٨) و«استحق المدح والثناء على انفراده بالقدرة على خلق السموات والارض» (لطائف الاشارات ٥، ١٩٠) -

- ٢١ ثم الاعتقاد بانه لا واجب على احد قبل مجيء الرسل ومن فعل شيئا قبله لم يقطع له بثواب ولم يجزم عليه بعقاب
- ٢٢ ثم الاعتقاد بانه بعث الرسل وانزل الكتب وامر ونهى ووعد واوعد وما امر به الرسل فهو حق وما اخبروا عنه فهو صدق لا يجوز العدول عنه ولا الخروج منه على ما رتبوه في الشرائع
- ٢٣ ثم الاعتقاد بان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول رب العزة ومعجزته القران ودينه الاسلام واخبر صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر وعذاب القبر وثواب اهل الطاعة وعقاب اهل المعصية وان من مات على الايمان كانت عاقبته الجنة اما بالتوبة واما بالشفاعة
- ٢٤ ثم الاعتقاد بان ما اجمعت ائمة على صحته فهو حق وما اجمعت على بطلانه فهو فاسد وان العبادات الخمس هي اصول الاسلام وهي الشهادة والصلوة والزكاة والصيام والحج
- ٢٥ ثم الاعتقاد بان ما اشكل عليه من امر دينه في مابعد فواجب عليه الرجوع الى اعلم من عنده في دينه واورعهم في فعله ممن [٩٠ ب] بلغ مبلغ المجتهدين والمسئلة عما نزل به والعمل بما يفتيه فيما رفع اليه
- ٢٦ ثم الاقرار بجميعه مع الامكان والامن فهذا ما لا بد منه عند الجميع

III فاذا اعتقد ذلك قال <اهل> الظاهر انه يستحق اسم الايمان وصار من اهل الشفاعة وكانت عاقبته الجنة.

وقال اهل التحقيق لا يكون كذلك حتى يصير اعتقاده بما وصفناه معرفة على مارتبناه فيكون من جملة العارفين ويخرج من جملة المقلدين. وان جاز فيه التقليد فانما يجوز ذلك عند اهل التحقيق^٥ وقد اتفقوا على المنع منه.

والذى يحتاج اليه في ذلك ان يعرف كل ذلك مما ذكرناه بدليله ولكل تنبيه من الكتاب والسنة على تحقيق العقول والادلة. جميعه مستنبط من اسامى الرب جل وعز وهو تفسير قول النبى صلى الله عليه وسلم «ان لله تسعة وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة». يريد من علمها دخل الجنة على العاقبة، اما بالشفاعة واما بالتوبة. واورد الاسامى على الجمع والاختصاص في غير هذا الموضع^٦ واتبعها بالدلالة ليكون كمال الايمان باتفاق اهل التحقيق على ما وفق الله فيه. واختلفوا في ما من اجله لا يكون اعتقاده علما من طريق التقليد.

٥ هكذا النص ولعله قد سقط شئ ههنا - ٦ قد كتب «وقد» بعد الموضع ثم شطبها -

فقال قائلون انما ذلك لعدم علمه بأن [١٩١] من يرجع اليه في تقليده معصوم لا يخطئ.
وقال اخرون انه لا يكون كذلك لانه على منزلة من ترد عليه الشبهة فلا يرجع الى شيء يتعلق به
في دفعها عن نفسه.
ثم قالوا ان من^٧ الله على عبد بدفع الشبهة عنه وتصفية اعتقاده وعصمته من الوسواس الذي
يرد عليه فذلك معرفة منه وإيمان صحيح و«إذا» اعتقد في نفسه ان معتقده على ماهو به وقطع عليه
كان عالما على الحقيقة.
واتفقوا على ان الذي يحقق اعتقاده معرفة دليل واحد في كل مسألة لا يحتاج فيها الى التبحر
والتمكن من دفع الاسئلة والاجوبة، فانها اذا وردت عليه فاوقعت له الشبهة دفعها بما كان عنده من
الدليل.

IV واذكر لكل فصل منها دليلا على الاختصاص ليكون كمال الايمان باجماع اهل الحق.
١ فالذي يدل على حدوث الاجسام انها لو كانت لم تزل موجودة لم تخل في وجودها من ان تكون
مجتمعة او مفترقة او مجتمعة مفترقة ولا مجتمعة ولا مفترقة او لم تزل تجتمع تارة وتفرق اخرى لا الى اول.
ويستحيل ان تكون لم تزل مجتمعة لانها لو كانت كذلك لم تخل من ان تكون مجتمعة لنفسها
اولمعى قديم اولمعى محدث [٩١ ب] ويستحيل ان تكون لم تزل مجتمعة لأنفسها لاستحالة افتراق
ما كان مجتمعا لنفسه مع وجود نفسه ويستحيل ان تكون مجتمعة لمعنى قديم لاستحالة وجود
الافتراق مع وجوده واستحالة بطلانه^٨ بعد الوصف بقدمه ويستحيل ان تكون مجتمعة لمعنى محدث
لاستحالة تعلق القديم بالمحدث.
ويستحيل ان تكون لم تزل مفترقة على الترتيب الذي ذكرناه في المجتمع.
ويستحيل ان تكون لم تزل مجتمعة مفترقة لتناقضه في الوصف والمعنى.
ويستحيل ان تكون لم تزل لا مجتمعة ولا مفترقة لما فيه من اثبات الافتراق عند نفي الاجتماع
واثبات الاجتماع عند نفي الافتراق فيصير تحقيقه كالفصل الاول.
ويزاد في بيانه ان يقال كل شيء يجوز عليه الاجتماع والافتراق لم يتقدر وجوده في الوهم متعريا
عن الوصفين.
ويجمع هذه الاقسام الاربعة ويعبر عنها بان يقال اي^٩ وصف منها اذا كان ازليا فله موجب

٧ من مكررة في النص - ٨ بطلانه : بطلان في النص - ٩ اي : اي في النص -

ازليّ ولا يصح عدم الازليّ ولا يجوز عليه تغيير الحكم واذا ثبت التغير بالمشاهدة بطل ان يكون احد تلك الاوصاف مما كان لها في الازل.

ويستحيل ان تكون لم تزل تجتمع تارة وتفترق اخرى لا الى اول لاستحالة تناهيها [١٩٢] الى اخر ما عليها من احوال الاجتماع والافتراق لو كانت لم تزل باحد هذين الوصفين ويكشف عنه بان يقال لو كانت مرات كونها مجتمعة ومفتركة من غير نهاية لم تبلغ اخر كوة^١ في الوجود لاستحالة قطع ما لا نهاية له وتعداد ما لا غاية لاحواله ويبين عنه باستحالة تناهي الوهم في اعداده اذا ابتدأ بآخره وارتيق بومه ما امكنه ولو كان معدودا من الاول اليه لصح عدده من الاخر الى الاول وما لا يصح قطعه من احد طرفيه بكماله لم يصح قطعه الى الطرف الاخر اليه.

٢ والدليل على حاجته الى المحدث انه لم يخل في حدوثه من ان يكون لعينه او لغيره خصه باحواله وهيئاته وخص هيئاته وصفاته به ويستحيل حدوثه لعينه لاستحالة تخصيص الجنس بالحال والمحل على التباين والتغاير لعينه وقد ثبت اشتراك الجنس في حقيقته وصفات العين فدلّ ما ذكرناه على مقدّم قدّم بعض الجنس على بعضه وخصه بمافيه من اجناسه.

٣ والدليل على قدّم من قدّم واخر وخصّ انه لو كان مشاركا له في الحدوث لشاركه في الحاجة الى المقدم المؤخر المخصص ولو كان بهذا الوصف لاقتضي [٩٢ ب] كل محدث محدثا قبله ويستحيل وجود محدثات واحد قبل واحد لا الى اول لاستحالة الجمع بين الحدوث ونفي الابتداء.

٤ والدليل على نفي التشبيه ان التماثل يوجب الاشتراك في جميع صفات النفس وكان احدى صفات لانفسها الحدوث وقد بينا فسادا من قبل.

٥ والدليل على استحالة الحدّ والنهاية عليه ان النهاية توجب مقدار الجزء فما فوقه ويستحيل وجوده على مقدار يصح في الوهم فوقه اودونه الا عن قاصد يخصه بقدرة كالفعل المحكم يصح في الوهم وقوعه على خلافه ولا يجوز اختصاصه بوصفه الا عن قاصد عالم يخصه به.

٦ والدليل على استحالة كونه جسما ان الجسم في وجوده يشغل الحيز والمكان ويستحيل ان يشغل الشيء الحيز والمكان المعلوم على الاختصاص مع صحة اختصاصه بغيره في الوهم الا عن قصد وذلك يوجب حدوث الكون او النفس على اختصاصه بالحيز والمكان وهذه دلالة الحدوث كما بيناه.

٧ والدليل على استحالة كونه عرضا استحالة كون العرض حيا عالما قادرا قاصدا وقد بينا حاجة الفعل اليه في حدوثه.

- ٨ والدليل على استغنائه [١٩٣] عن غيره انه لو لم يكن مستغنيا عنه قبل الوجود لكان محتاجا اليه الى حال الحدوث ثم في وجوده رفع الحاجة التي تقدمته وذلك دليل الحدوث ولا يكون ذلك الا بحدوث معنى وبطلان غيره وتحقيقه الألم واللذة.
- ٩ والدليل على ان المحدث حتى استحالة تعرى القائم بنفسه عن الوصف بانه حتى اوميت اوموات ولو كان ميتا اومواتا لاستحال ان يكون مدركا ويستحيل وجود الفعل ممن يستحيل منه الادراك.
- ١٠ والدليل على كونه قادرا استحالة وجود الفعل ممن ليس بقادر عليه.
- ١١ والدليل على كونه عالما مريدا استحالة ترتيب الفعل وترتيب العجائب والحيوانات من غير وجود حتى عالم قادر مريد.
- ١٢ والدليل على كونه سميعا بصيرا استحالة وجود حتى متعز عن الوصف بما يدرك به المسموع والمرئي والآفة المانعة منه؛ ويستحيل تخصيصه من احد هذين الوصفين بالآفة لانها منع وذلك يقتضى مانعا ومنوعا وذلك دليل الحدوث.
- ١٣ والدليل على انه متكلم استحالة لزوم الخطاب ووجود الامر والنهي ممن لا يكون متكلم.
- ١٤ والدليل [٩٣ ب] على ان له حيوة وقدرة وعلما وارادة وسمعا وبصرا وكلاما استحالة اثبات الموجود بهذه الاوصاف مع نفي هذه الصفات ولزومها عند وجودها له.
- ١٥ والدليل على انه لم يزل موصوفا بها ان نفيها على تخصيصها يوجب اثبات اضدادها وفي وجودها منع الوصف له بضدّها بعدها لاستحالة العدم على ما وُصف بالقدم.
- ١٦ والدليل على انها ليست «متناهية» ولا شيء منها يشبه شيئا من صفات ^{١١} المخلوقين ان التشبيه يوجب الاشتراك في جميع صفات النفس على الوجوب والجواز واحدى ^{١٢} صفات المخلوقين لنفسها حدوثها ويستحيل ذلك في صفاته لما قدمناه من الدلالة على قدمها.
- ١٧ والدليل على استحالة القول بان الحيوة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام «هى هو...» حتى قادر عالم مريد سميع بصير متكلم.
- ١٨ والدليل على استحالة القول بانها اغيار له استحالة عدمها مع وجوده وذلك وصف لازم في جميع اغياره وهذا بعينه دليل على استحالة مفارقتها له.
- ١٩ والدليل على استحالة القول بانها هى هو وغيره مافيه من التناقض الذى يخرج الكلام عن الفهم.

- ٢٠ والدليل على استحالة القول [١٩٤] با مجاورة انها تقتضى المماسّة والمحاذاة والمقارنة فى المكان والحيز وكل ذلك من صفات الاجسام.
- ٢١ والدليل على استحالة القول بانها تحمله استحالة كونها مجاورة لما قامت به ولا يصح الحلول بغير هذا الوصف.
- ٢٢ والدليل على استحالة القول بانها تخالفه ان اهل الخطابة لا يطلقون هذه اللفظة الا على المتغيرات وقد بينا فسادها من قبل.
- ٢٣ والدليل على استحالة القول بانها توافقه ما فى هذه اللفظة من ايها الماثلة.
- ٢٤ والدليل على ان قدرته تعم المقدورات وعلمه يعمّ المعلومات وارادته تعم المرادات ان التخصيص فى كل منها ببعض متعلقاته يوجب تناهيه فى جهته وذلك دليل الحدوث وقد قدمنا الدلالة على قدمها.
- ٢٥ والدليل على التوحيد ان حال الاثنين لا تخلو من صحة المخالفة اوتعدّر المناسبة فان صحت المخالفة كان الممنوع من المراد موصوفاً بالقهر وان تعدرت المنازعة وصف كل واحد منهما بالعجز والتقصير وذلك منع من الالهية فيها جميعا.
- ٢٦ والدليل على انه شئ واحد كالدليل على انه إله واحد.
- ٢٧ والدليل على استحالة الحركة والسكون والاجتماع [٩٤ب] والافتراق والمحاذاة والمقابلة والمماسّة والمجاورة <عليه> ان الوصف له باحد هذه المعانى بعد الوصف له بضده يوجب حدوث معنى فيه ثم يستحيل تعرّيه عنه وعن ضده ولم يحز تقدمه على جنسه.
- ٢٨ والدليل على استحالة قيام شئ حادث به ان حدوثه فيه يوجب نفي ضد له قبله وهذا كالاول فى فسادها.
- ٢٩ والدليل على استحالة بطلان الوصف الازلى عنه انه استحق الوصف بالبقاء فى كل حال صحت الاشارة اليه ويستحيل عدمه لوجود ضده كما يستحيل وجود ضده معه.
- ٣٠ والدليل على انه قائم بنفسه ان خلاف وصفه به يوجب اخذ اوصاف ثلثة اما ان يكون كالقائم بما لا يقال انه نفسه فيستحيل كونه حياّ عالما قادرا او تعلقه فى وجوده بقدرة فيكون مخلوقا او تعلقه بقدرة من يحدث له معنى يمانسه او يخالفه وذلك يوجب مقارنة الفعل له.
- ٣١ والدليل على جواز الرؤية عليه ان استحالتها عليه توجب عدمه.
- ٣٢ والدليل على استحالة الزوجة والولد <عليه> أن جميعه لا يصح الا مع المباشرة ولا يصح المباشرة الا على ذى حدّ والحدّ يدلّ على الحدوث.

- ٣٣ والدليل على استحالة الشريك ان الشركة [١٩٥] لا تكون^{١٣} إلا في اشياء يختص^{١٤} كل واحد من الشريكين ببعضها يبين ذلك عند التمييز ولا شيء يملك الا وجميعه لله سبحانه.
- ٣٤ والدليل على نفي الافات عنه انها تمنع من المدركات وذلك يقتضى في وجوده مانعا ومنوعا وهو دليل الحدوث.
- ٣٥ والدليل على انه قادر على امادة كل حي سواه انه خلق الحيوة وقدرته على الشئ قدرة على ضده وهذا بعينه دليل على صحة الحيوة بعد الموت.
- ٣٦ والدليل على صحة افناء الاجسام ان البقاء فعل له فيها فاذا لم يفعله وجب عدمها.
- ٣٧ والدليل على <صحة> اعادة الاجسام ان العدم بعد الوجود يوجب وصف الموجود بما كان عليه قبل الوجود ولم يمنع ذلك الحدوث. فكذلك بعد الوجود لم يزل على اختصاصه بالقدم بقاؤه على الوصف الذى كان عليه عند الاختراع. ثم من لم تزل قدرته كان قادرا على ايجاده في كل حال كان معدوما قبله.
- ٣٨ والدليل على صحة خلق الاجسام من غير نهاية ولا حصر استحالة تناهى قدرة القديم وصحة توهم الحدوث في المثل.
- ٣٩ والدليل على احياء مايعيده ويخلق ان المحل لا يخلو من المتضادين ولا يصح وجود [٩٥ ب] وصف يقوم بحسم ليس له ضد فاذا وجد فيه احد الضدين بقدرة القادر التى تصلح للضدين صح الثانى منه.
- ٤٠ والدليل على صحة وصفه بالقدرة على كل ما يتوهم حدوثه استحالة تناهيه في قدرته والمنع منه يوجب.
- ٤١ والدليل على جواز بعثة الرسل وتنزيل الكتب واقامة الحجج وتعبّد الخلق والثواب والعقاب ان جميعه مما يتوهم حدوثه وسلب القدرة عليه يوجب التناهى في الوصف.
- ٤٢ والدليل على زوال الاعتراض عليه فيما يفعله ان ذلك لا يتوهم الا ممن يصح عليه الالم باللوم وفيه ايجابه ويستحيل ذلك في القديم سبحانه.
- ٤٣ والدليل على استحالة وجوب الشئ عليه صحة الترك في القدرة ولو كان وصفه الوجوب لكان عدمه في تلك الحال يوجب الحدوث ولا يصح وصف الاله به ولا بالقدرة عليه.
- ٤٤ والدليل على ان المعجزات تختص بالصادق ما تقرّر في الوهم من صحة التفرقة بين الصادق

والكاذب من جهة الدليل وفي اظهارها على ايدى الكذابين افساد الادلة ونقض ما تقرّر من جهة التفرقة بين الصادق والكاذب.

٤٥ والدليل على نفي الوجوب قبل الرسالة كون الاله موجبا [١٩٦] للشئ تعبداً ومانعا منه استغناءً وليس في العقل ما يوجب احد الامرين.

٤٦ والدليل على صدق الرسل تخصيص كل بالمعجزة ولا تكون الا مع الصادق.

٤٧ والدليل على صحة ما كان معهم من المعجزات انهم اظهروا اشياء ادعوا بها صدقهم واجتهد اعداؤهم في معارضتهم فلم يثبات لهم.

٤٨ والدليل على صحة ما اورده من الشرائع وبأنوا عنه من الوعد والوعيد ان الامر والنهي والخبر من الله سبحانه يعلم بقولهم وقد قامت الدلالة على صدقهم.

٤٩ والدليل القاطع على تخصيص محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ما اورده من القران وتحدى به الى المعارضة واجتهاد العرب وهم من اهل اللغة في اسقاط ما دعا اليه وانقطاعهم عنه واشتغالهم بغيره في تكذيبه وبلههم للنفوس والاموال في بابه.

٥٠ والدليل على ان عاقبة اهل الايمان ومن لم يخرج الى ملة الكفر الجنة الكتاب والسنة في مواضع عدة منها قوله سبحانه ﴿ انا لا نضيع اجر من احسن عملا : ١٨ ، ٣٠ ﴾ والمعرفة بما وصفناه من حسان الامور وقوله صلى الله عليه وسلم « من كان في قلبه [٩٦ ب] مثقال ذرة من المحبة دخل الجنة ».

٥١ والدليل على صحة الاجماع لزوم الشريعة في كل عصر للامة ولوجاز اجتماعهم على خلاف الملة لم يعلم وجود الادلة واشتبهت احكام الشريعة وسقط معه التكليف.

٥٢ والدليل على ان اصول الاسلام العبادات الخمس الخبر المروي على جهة الانتشار من قوله صلى الله عليه وسلم « بُني الاسلام على خمس ».

٥٣ والدليل على جواز التقليد في احكام الشريعة عند اشتباه حكم الحادثة ما تقرّر باوائل العقول ان ما كان في اثباته رده وفي ايجابه قطعه ممن كان ساقطاً من اصله وفي تكليف الامة باسرها طلب الادلة على احكامها انقطاع عن معائشها وفي الانقطاع عنها انقطاع عن معرفتها.

٥٤ والدليل على وجوب السؤال ان الانحد بما يخطر له في احكامه كشرعية يخترعها من نفسه وذلك ممنوع من فعله فوجب الرجوع الى من يبين له ان الذي فعله اوتركه حكم لمن يطيعه ممن لزمه^{١٤} طاعته.

١٥ فلم : فلو في النص - ١٤ لزمه : لزمه في النص ويجوز ان يكون الاصح لزم منه -

٥٥ والدليل على وجوب طلب المجتهد فيما يريد ان يستل عنه كالدليل على منعه من الحكم بما يريد فوجب طلب من يخبره عن الله سبحانه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم. [١٩٧]

V هذه مقدمة الاقرار ويجب عرضه على من اراد الاسلام فاذا عرفه بدليله لزمه الاقرار به فيكون تصديقا منه على التحقيق ومن عدم العبارة او الاقرار لزمه الاعتقاد ومن وجد الجميع لزمه الامران لصحة المعاملة.

واختلف اهل الحق في لزوم الاقرار على الوحدة فقال قائلون انه يجب لصحة الايمان وقال اخرون انه يجب لصحة المعاملة. ومن حصل له ما وصفناه لم يختلفوا في انه مؤمن في الحكم والاسم وانه لا يخرج بشئ يفعله او يتركه بعده من جملة المؤمنين.

وصلى الله على سيدنا محمد
واله وصحبه وسلم